



## الديون الخارجية والاستغلال الاقتصادي للدول النامية

*External Debt and Economic Exploitation of Developing Countries*

أ.د. مخلوفي عبد السلام

جامعة طاهري محمد بشار،

الجزائر

ma\_abdessalem@yahoo.fr

ط.د. صافي كلثوم\*

جامعة طاهري محمد بشار،

الجزائر

keltoum\_kali@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/10/26

تاريخ الإرسال: 2021/09/19

## ملخص:

قد تلجأ بعض الدول عند عدم كفاية مواردها المحلية إلى القروض الخارجية باعتبارها أسهل أنواع الحلول لأنها تسمح برفع معدل الاستثمار إلى المستوى المطلوب دون الحاجة إلى الضغط على مستوى الاستهلاك المحلي، ودون أن يتطلب ذلك إجراءات اجتماعية وسياسية لتعبئة الموارد الاقتصادية الموجودة. تهدف الدراسة، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، إلى بيان كيف أصبحت الديون الخارجية الممنوحة للدول النامية، من طرف المؤسسات المالية الدولية خصوصا، من أهم وسائل استغلالها اقتصاديا، وخلصت إلى أن لهذه المؤسسات أهداف خفية في مجال الديون، غير تلك المعلن عنها، وأنها مجرد أدوات في يد الدول العظمى تسعى من خلالها لتنفيذ أهدافها في تكريس تبعية الدول النامية اقتصاديا.

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات مالية دولية؛ ديون خارجية؛ دول نامية؛ استغلال اقتصادي؛ تنمية اقتصادية.

**Abstract:**

Some countries, when their domestic resources are insufficient, may resort to external loans as the easiest type of solutions because they allow raising the rate of investment to the required level without the need to pressure the level of domestic consumption, and without requiring social and political measures to mobilize the existing economic resources. The study aims, using the descriptive and analytical approach, to show how external debts granted to developing countries, by international financial institutions in particular, have become one of the most important means of economic exploitation. In the hands of the great powers, through it, it seeks to implement its objectives of establishing dependency on developing countries economically

**Key Words:** International financial institutions; External debts; Developing countries; Economic exploitation; Economic development.

**JEL Classification:** F34.

\*مرسل المقال: صافي كلثوم (keltoum\_kali@yahoo.fr)



## مقدمة

تسعى العديد من الدول العظمى القوية اقتصادياً، إلى الهيمنة والسيطرة على أكبر عدد من الأسواق لمنتجاتها، والحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد والثروات اللازمة لسد احتياجاتها المتزايدة، ومصدراً لزيادة أرباحها وتغذية عملية التنمية بها، ولقد كانت هذه الأهداف، من أهم أسباب الحروب والغزوات العسكرية التي شنت على مدار التاريخ.

لكن ظهرت حديثاً صور جديدة للغزو والاستغلال الاقتصادي للدول، كشكل من أشكال الاستعمار غير المباشر، وذلك عبر أساليب ناعمة للتغلغل الصامت إليها وإحداث التغييرات السياسية والهيكلة والاقتصادية بما يخدم مصالح الدول القوية: إنه فن حرب خفية بأسلحة ذكية.

فسعت الدول العظمى إلى ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاداتها، وعملت على تقييدها عن طريق الديون الخارجية عبر المؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة التي تبين أنها تشكل أدوات اقتصادية وإيديولوجية رئيسية للنظام الإمبريالي العالمي، هدفها الرئيس يكمن في الاستحواذ والسيطرة على ثروات الشعوب، متخذة مشاريع التنمية بأنها طوق النجاة للدول النامية، في حين أنها في ذات الوقت قد حالت دون إحداث تنمية اقتصادية وصناعية حقيقية لها كي تبقى مجرد مجتمعات استهلاكية غير منتجة وأسواقاً لمنتجاتها، وأغرقها بالديون وفوائد الديون جراء القروض المشبوهة، التي تحدد هي نفسها مجالات إنفاقها وتوظيفها في مشاريع استهلاكية غير إنتاجية، بل إن معظمها قضت على الإنتاج المحلي، وحالت دون نخوضها اقتصادياً وتنمية صناعاتها وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لها، لتصبح الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية أحد معالم العصر الحديث.

نحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية: كيف تحولت الديون من وسيلة من وسائل عملية التنمية لأهم وسيلة من وسائل الاستغلال الاقتصادي للدول النامية؟ ما هي الأهداف المعلنة والحقيقية للمؤسسات المالية الدولية؟ وما هي القوى المحركة والموجهة لنشاط هذه المؤسسات الدولية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، وباستخدام منهج وصفي تحليلي، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الديون الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية للدول النامية،

المحور الثاني: المؤسسات المالية الدولية كأهم ممول للديون الخارجية؛

المحور الثالث: حقيقة الديون ودورها في تكريس تبعية الدول النامية واستغلالها اقتصادياً.

## I. الديون الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية للدول النامية:

### 1. تعريف الديون الخارجية:

حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 تعريف المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين، لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس. (العباس، 2005)



كما يمكن تعريفها على أنها المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات. ويكون الدفع إما عن طريق السلطات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد أو المؤسسات الخاصة طالما أن السلطات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات الخاصة. (بن الطاهر، 2007-2008)

## 2. آثار الديون الخارجية:

تعتبر الديون من أهم موارد التمويل الخارجية، غير أنها تعتبر سلاحاً ذا حدين، تتوقف آثاره على طريقة استخدام هذه الديون وفعالية هذا الاستخدام، فإذا ما استخدمت هذه القروض في تمويل مشاريع واستثمارات منتجة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين وبالتالي زيادة الدخل القومي، وخلق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي زيادة حصيلة البلد من العملة الصعبة اللازمة لعملية التنمية وخدمة أعباء الديون الخارجية المستحقة على البلد.

أما إذا استخدمت هذه القروض في تمويل مشاريع غير إنتاجية، واستيراد سلع استهلاكية خاصة منها الكمالية، فإن ذلك سيؤدي بالطبع إلى إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات.

نظرياً، يفترض في جلب موارد خارجية أنها تعوض بصورة مؤقتة عن قصور المدخرات المحلية التي يجب أن تنمو مع نمو الدخل وبسرعة تفوق سرعته حتى تصل في وقت معقول إلى سداد الالتزامات الخارجية إضافة إلى تمويل الاستثمارات، لكن تبين أن الكثير من بلدان العالم الثالث قد أفترطت في تمويل تنميتها عن طريق الموارد الخارجية، معتقدة أنه بإمكانها زيادة مستوى المعيشة، وتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة دون أن تحدث مشاكل في السداد في الأجل المتوسط والطويل، لكن أصبحت هذه الدول تستهلك وتستثمر وتستورد بشكل أكبر مما تنتج وتدخر وتصدر، ومن هنا تزايد عجز موازين مدفوعاتها، الأمر الذي دفعها للاقتراض من جديد لتمويل هذا العجز.

وقد ساعدها على هذا التوجه مجموعة من العوامل منها سياسة الإقراض السخية التي مارستها البنوك بتأييد حكومات البلدان الرأسمالية والمنظمات المالية الدولية، حيث كانت تلك القروض مقيدة ومرتبطة بتمويل واردات سلعية وخدمية مما ساعد على تخفيف حدة أزمة الكساد الاقتصادي بالدول الرأسمالية الصناعية، كذلك تبعية بلدان العالم الثالث مالياً ونقدياً وتجارياً للدول الرأسمالية، العامل الآخر هو أن جزءاً كبيراً من العجز تسببت فيه الشركات متعددة الجنسيات والتحويلات المالية الضخمة التي تدفعها لها بلدان العالم الثالث.

تحتل الديون الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وتشكل انتقاصاً من الموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي، فزيادة حجمها وأعبائها أثر بشكل مباشر على خطط التنمية ومعدلات الادخار التي تتناقص تدريجياً، وهو ما أدى إلى عدم إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية، إضافة إلى ما تسببه القروض الخارجية من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، بسبب

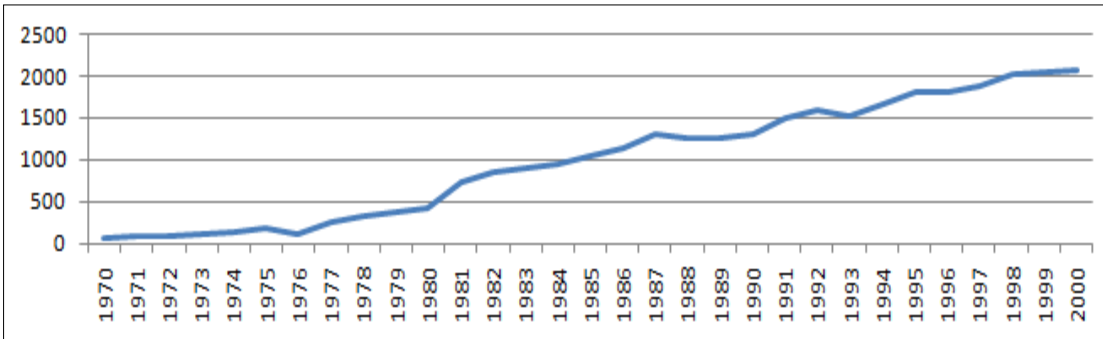


توجيه الموارد المالية لخدمة أعباء الدين الخارجي بدلا من أن توجه لتوسيع الاستثمار وتنفيذ مشاريع جديدة، مما أدى في النهاية لمزيد من التبعية بشتى أشكالها التجارية والمالية والتكنولوجية.

كما تمثل مبالغ خدمة الدين الخارجي جزءا كبيرا من الناتج الوطني، الذي كان من الممكن أن يوجه إلى زيادة الاستهلاك أو لزيادة معدل الاستثمار، وبالتالي لرفع معدل النمو. إذ أصبحت غالبية بلدان العالم الثالث المدينة، تخصص مبالغ ضخمة لتمويل مدفوعات خدمة ديونها الخارجية، وهي مبالغ أصبحت من أكثر البنود المسببة للاضطرابات في موازين مدفوعات هذه الدول.

الشكل الموالي يبين تطور حجم الديون المستحقة على بلدان العالم الثالث منذ سنة 1970 وإلى غاية سنة 2000:

**الشكل 01: "تطور حجم الديون المستحقة على بلدان العالم الثالث خلال الفترة (1970-2000) بالمليار دولار"**



**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من: حسين بن الطاهر، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 113.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية عن الديون الخارجية المستحقة على بلدان العالم الثالث لا تتضمن العناصر التالية:

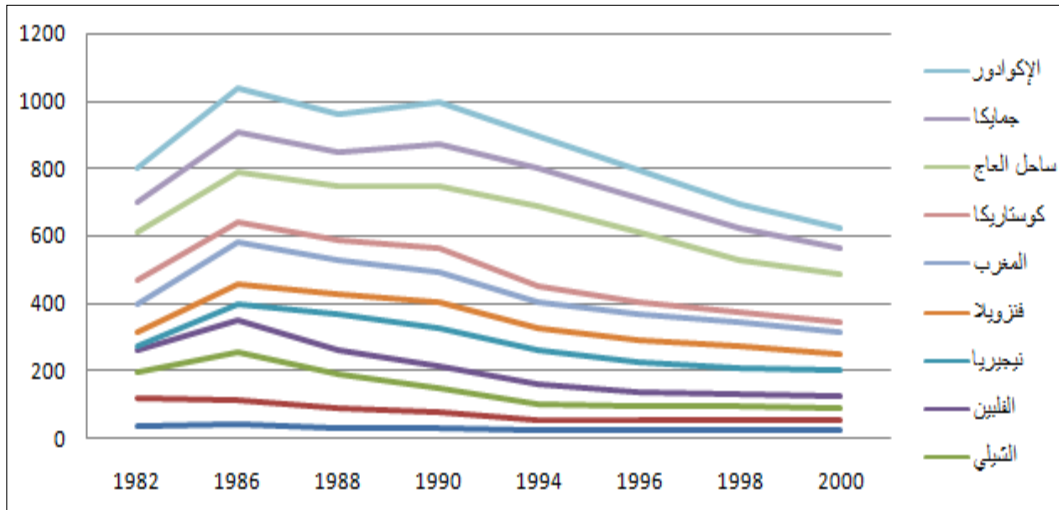
الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة، الالتزامات الناشئة عن المعاملات (السحب من صندوق النقد الدولي)، الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة، إذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية، الارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها، أرقام الديون الخارجية للقروض العسكرية، الديون المستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين. (بن الطاهر، 2007-2008) وبالتالي فإن كانت البيانات التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية، تشير إلى مدى الانفجار الهائل الذي حدث في الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث وخصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، فإن هذه البيانات لا تعكس بصدق حجم هذه الديون نظرا لأنها تستبعد بعض المكونات الهامة لتلك الديون.

البيان التالي يوضح نسبة مخزون الدين إلى الناتج الوطني الخام في بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون للفترة

(1982-2000):



## الشكل 02: "نسبة مخزون الدين إلى الناتج الوطني الخام في بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون للفترة (1982-2000) بالنسبة المئوية"



**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من: حسين بن الطاهر، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 128. إذ نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الدين لطالما أخذ نسبة كبيرة من الناتج الوطني تجاوزت في معظمها 50%، ولهذا اعتبرت هذه البلدان بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من البلدان ذات المديونية الثقيلة، رغم ما لاحظناه من انخفاض نسبي ابتداءً من سنة 1986 الراجع إلى التسهيلات المالية وعمليات إعادة الجدولة التي منحتها المؤسسات المالية الدولية والبلدان الدائنة.

أما بالنسبة إلى الآثار الاجتماعية، فإنه ونتيجة لتفاقم الديون، قد عانت الدول النامية ولا تزال من البطالة التي أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي، نتيجة لخصوصية القطاع العام وغلق العديد من المؤسسات العمومية، جراء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المفروضة وإعادة الجدولة، مما أدى إلى تسريح آلاف العمال.

## II. المؤسسات المالية الدولية كأهم ممول للديون الخارجية:

### 1. مؤتمر بريتون وودز والتأسيس للمؤسسات المالية الدولية:

في ظل الفوضى والصراعات واللااستقرار الذي ساد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية قبيل الحرب العالمية، نادى الدول ذات السيادة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اجتماع في مدينة "بريتون وودز" بولاية "نيوهامشير" الأمريكية، والذي بدأت أعماله في الرابع عشر من يوليو 1944، واستغرقت اجتماعاته ثلاثة أسابيع، وكان الهدف المعلن من المؤتمر يكمن في صياغة أسس نظام اقتصادي جديد للعصر التالي لنهاية الحرب العالمية الثانية، يضفي الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويحول دون تكرار الأخطاء التي تخللت عقود الزمن بين الحربين العالميتين<sup>1</sup>.



طالب المقترح الأمريكي آنذاك، بقيادة الاقتصادي "هاري دكستر وايت"، بضرورة استحداث نظام نقدي عالمي جديد، يتمحور حول الدولار الأمريكي أولاً وأخيراً، وجعله الأساس في تحديد باقي عملات العالم، وكذا ضرورة تأسيس منظمات دولية مختلفة، تكمن مهمتها في مراقبة عمل النظام النقدي والمالي الدوليين، وفي العمل على استقرارهما، من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات داخلية وخارجية تعوق عملية التنمية والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبذلك انتهى المؤتمر إلى إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما نقدية وتسمى "صندوق النقد الدولي" أما الأخرى فمالية وتسمى "البنك الدولي للإنشاء و التعمير". وفي السابع والعشرين من ديسمبر 1945 تمت المصادقة على الاتفاقية بشكل نهائي، وفي مارس من العام 1946، حضر إلى مدينة "سافانا" في ولاية "جورجيا" الأمريكية، ممثلو 34 دولة لحضور أول اجتماع لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

## 2. تعريف، أهداف ومهام المؤسسات المالية الدولية:

المؤسسات المالية الدولية هي عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها. وهي تعمل على توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي. (مركز بنك المعلومات، 2007)

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء. (برباص، 2008-2009)

ويمكن تعريف البنك الدولي<sup>2</sup> على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ويعتبر مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية.

يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع) بشكل عام بثلاثة أدوار هامة :

- الإقراض والاستثمار: إذ تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم، حيث يصل حجم الإقراض منها إلى ما بين 30 و 50 مليار دولار أمريكي سنوياً توجه إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما توفر القروض والمنح للحكومات لصالح مشروعات محددة أو بغرض صرفها في مجال الإصلاحات السياسية، والمعونة الفنية.
- وسطاء معرفة: تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي، والاستثمار.



● حارس البوابة: تؤثر المؤسسات المالية الدولية على إجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالبحوث والتحليلات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول السياسات الاقتصادية للدول تؤثر عادة على حجم المساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول. كما أن دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوى بالنسبة للدول التي تعتمد على المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال. (مركز بنك المعلومات، 2007)

وبحسب اتفاقيتي التأسيس، تكمن أهداف صندوق النقد والبنك الدوليين في:

-تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية وفي المجالات الاقتصادية عامة؛  
-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الخارجية، والعمل على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية والحفاظ عليها؛

-العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛  
-تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء وإتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارد المؤسسات العامة مؤقتاً بضمانات كافية وبشروط محددة، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي؛

-تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية؛

-تقديم المساعدة الفنية والتدريب وتقديم المشورة بشأن مختلف السياسات الاقتصادية.

وبالتدقيق في الأهداف المذكورة لا يمكن التغافل عن حقيقة أنها فضفاضة وقابلة لاستيعاب أي سياسة اقتصادية قد تتبناها إدارتي الصندوق والبنك الدوليين.

### 3. سياسة الإقراض والتدخل لدى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

تتكون موارد البنك الدولي أساساً من حصص اكتتاب الأعضاء في رأس مال البنك، وتقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أقسام:

● 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة على شكل ذهب أو دولارات أمريكية، وتكون قابلة للإقراض.

● 18% من الحصة تدفع في شكل عملات محلية للدولة العضو، ولا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو.

● 80% المتبقية لا تكون قابلة للإقراض وإنما تخصص لضمان التزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض.

كانت القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى الدول الأعضاء في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب، ثم بدأ بمنح قروض عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

بعد أن يقوم البنك بتقويم مختلف الموارد المادية والبشرية للدولة طالبة القرض، وكذا بنيتها التحتية وحالة تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى دراسة وضعية ميزان مدفوعاتها وموازنتها العامة، وكل المعلومات الضرورية، من خلال



اللقاءات المتكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك الدولي وإرسال بعثات متخصصة، يتم تحديد مشروع برنامج القرض.

ويقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع تخص البنية الأساسية، المشاريع الصناعية، مشاريع النفط والغاز، ومشاريع الزراعة والتنمية الريفية.

يشترط البنك الدولي العديد من الشروط عند قيامه بعمليات الإقراض لأغراض الإعمار أو التنمية، منها: ضمان استخدام القروض في إقامة المشاريع التي منحت لها تحديدًا، والتي تمت دراستها مسبقًا وتقدير نجاعتها ومدى قدرة الدولة المعنية على سداد القروض المخصصة لها، كما أن هذه المشاريع تعتبر أكثرها حيوية وأهمية.

يمنح البنك قروضا تصل مدتها إلى 17 سنة بمعدلات فائدة توازي ما هو سائد في السوق، فيفتح حسابا لديه باسم الدولة طالبة القرض يرصد فيه قيمة القرض ويسمح لها بالسحب لتغطية مصاريف المشروع حسب نشوئها فعليا.

يقدم صندوق النقد الدولي بدوره قروضا لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي، وذلك بإيداع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي للبلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات، دون أن تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها، كما أنه يقوم بصرف مبلغ هذا القرض على مراحل ترتبط بمدى تنفيذ البلد المعني لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات، ويتوقع الصندوق أن تعطى أولوية لسداد قروضه واعتباره كدائن ممتاز.

وتحذر الإشارة إلى أن قروض الصندوق مشروطة بسياسات لا بد أن يعتمد عليها البلد المقترض تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، وتضمن عدم استخدام البلد المعني لمبلغ القرض لإنشاء مزيد من الديون أو تأجيل أخرى، وكذا قدرته على السداد.

كما يرى صندوق النقد الدولي، أن زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل الاختلال لدى بلد ما، دون اتخاذ الإجراءات والسياسات الضرورية للتكيف، فإن الحاجة لتمويل هذا العجز بموارد خارجية سوف تدوم، وسيصعب على البلد المعني الاقتراض من أسواق النقد الدولية بسبب ضعف ثقة الدائنين فيه، وإذا لم يتخذ إجراءات التكيف اللازمة أو تأخر في تنفيذها، فإن ذلك سيسبب انكماشا في الواردات (منها السلع الاستهلاكية والوسيلة) وضغوطا تضخمية وتأثر النشاط الاقتصادي برمته، ويخرج الصندوق من هذه الرؤية بنتيجة مفادها أن التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكل الاختلال الخارجي بل يؤجلها فقط، بينما إجراءات التكيف تكون مطلوبة وعاجلة كحل للمشكلة.

وتقوم برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول المدينة على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

- إدارة الطلب الكلي: وضرورة الحد من عجز الموازنة العامة عن طريق زيادة الضرائب، وإلغاء الدعم السلعي، وزيادة في أسعار الطاقة؛

- زيادة العرض الكلي: وضرورة إخضاع الأسعار المحلية لقوى العرض والطلب، وكذا ضرورة تخفيض سعر صرف العملة المحلية مع إلغاء كاف القيود المفروضة على المعاملات الخارجية؛



- تحويل هيكل الإنتاج القومي نحو التصدير: حتى يتسنى للدولة تسديد ديونها للصندوق والبنك الدوليين ولمختلف دائئيتها من خلال ما يدره عليها قطاع الصادرات من نقد أجنبي.

### III. حقيقة الديون ودورها في تكريس تبعية الدول النامية واستغلالها اقتصاديا:

عرفت أدوار صندوق النقد الدولي، وعلى شاكلتها أدوار البنك الدولي، جدلا واسعا حول نجاعتها من جهة، وحول مدى ارتباطها بأجندات سياسية توجهها من جهة أخرى.

فهو في عيني "جوزيف ستيجليتز" نائب رئيس البنك الدولي السابق، أحد الأدوات التي تستعملها الدول الصناعية المتقدمة لجعل حياة الدول النامية أكثر صعوبة.

"إنه يبتز دولا كثيرة، إنه يجرد أجيالا وأجيالا من بني البشر من الحلم بمستقبل أفضل، إنه يتمتع بجهنم لا تتمتع به أي منظمة أخرى من المنظمات المالية العاملة في الساحة العالمية، لا بل إنه يتمتع بجهنم لا تتمتع به دول كثيرة: إن الحديث هاهنا هو عن صندوق النقد الدولي، الذي صارت ممارساته في دول العالم الثالث تعيد إلى الأذهان تاريخ أبشع عصور الهيمنة الكولونيالية" (فولف، 2016)

#### 1. المآخذ على سياسات المؤسسات المالية الدولية:

إن من أهم المآخذ على سياستي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نجد:

- على الرغم من كونهما مؤسستان دوليتان متخصصتان، إلا أن سياستهما وأهدافهما مشتركة، ومكملة بعضها للبعض الآخر، إذ لا يختلف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من حيث المبدأ، ولا من حيث الطبيعة الاقتصادية والقانونية، فالدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي هي نفسها أعضاء في البنك الدولي، وطريقة التصويت والحصول على قروض هي واحدة، والاختلاف إن وجد فهو اختلاف شكلي، فهما إذن وجهان لعملة واحدة؛
- إن من أكثر النقاط المثيرة للجدل في قوانين النظام الداخلي، نجد:

○ فيما يخص توزيع حقوق التصويت الذي اقترحت الو م أ اعتماده، فإن حقوق التصويت متعلقة بحجم حصة الدولة في المنظمات الجديدة، أي إسهاماتها المالية، وهو ما لم يكن ديمقراطيا وعادلا، إذ لم يكن مقرا أن تتساوى دول العالم المختلفة في الحقوق والواجبات، أو أن تمارس دورها بناء على نسبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم مثلا، بل بناء على مقدار المبلغ الذي تدفعه للاكتتاب، وبالتالي وبالنظر إلى تفوقها المالي استطاعت الو م أ أن تضمن لنفسها الهيمنة المطلقة على قرارات تلك المؤسسات المالية، وبما أنها قد ساهمت بأكبر حصة (من الدولار ومن الذهب) فإنها لم تضمن قوة تصويتية تكاد تبلغ الضعف فقط، بل أيضا استطاعت أن تتمتع بحق التصويت المرجح (الفيتو) منذ التأسيس. ففي صندوق النقد الدولي مثلا، من بين رأسمال بلغ 8,8 مليار دولار أمريكي، بدأ بها الصندوق عملياته، كان إسهام الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 2,9 مليار دولار، فاستطاعت بذلك أن تصبح الدولة الوحيدة التي تتمتع بنظام التصويت المرجح ويجوز لها استخدام حق النقض (الفيتو) في كل عمليات التصويت القادمة.



- لتقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية أو لإقراضهم، يتمتع الصندوق بحق الاطلاع على كل تفاصيل الوضع الاقتصادي للبلد وعلى كل أسرارته المالية والنقدية؛
- الموافقة على التمويل المطلوب أضحى يتوقف على تنفيذ شروط معينة (مبدأ المشروطة) تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة على القرض، ويتوجب على الدولة المقترضة تحرير "خطاب نوايا" يقضي بإلزامها بهذه الشروط، إضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى التي يتخذها الصندوق لضمان التزام الدولة المقترضة بتنفيذ المتفق عليه، كصرف القرض المسند على مراحل. كما دأب البنك الدولي وأغلبية الحكومات وأكثرية المصارف التجارية الدولية على إقراض البلدان التي يمنحها الصندوق "شهادة حسن سلوك" أي شهادة تثبت أنها نفذت جميع المعايير والشروط المطلوبة منها. في المقابل يمكن للصندوق إعفاء أي دولة من هذه الشروط حسب ما يراه مناسباً.
- الاتفاقيات التي تعقدها الحكومات مع الصندوق لا تنضوي تحت مظلة الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فإنها لا تحتاج تصويتاً برلمانياً أو موافقة مجلس شعب تلك الدول، كما يعتبر الصندوق مديناً مميزاً، أي أن القروض الممنوحة من قبله لها أولوية تامة في السداد.
- رغم كل الإجراءات والاحتياطات التي يتخذها الصندوق لضمان تسديد الدولة المدينة ولضمان التزامها بالشروط المتعلقة بسياساتها، إلا أنه يلاحظ الغياب التام لدور الصندوق في مراقبة صرف القروض الممنوحة وحمايتها من الاختلاس من قبل رؤساء النظم المستبدة، أو صرفها في مشاريع وهمية أو فاشلة.
- تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من أي بلد آخر، الصوت القوي والحاسم في تقرير مضمون السياسات والإجراءات التي ترافقت مع العولمة، وكان صوتها ولا يزال، القوة المهيمنة في المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ (ماندل، 2005، صفحة 195)
- إن من أهم المآخذ على هاته المؤسسات سعيها إلى ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي ما هي إلا سياسات مؤجلة ومنحازة لصالح الطبقة البورجوازية في البلدان النامية وحلفائهم في البلدان الرأسمالية، وهي غير ديمقراطية لأنها مشروطة ومفروضة وتهدف إلى إضعاف ثم إلغاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانة القطاع الخاص وربطه بالاقتصاد الرأسمالي؛ (الدليمي، 2013)
- معظم القروض والمساعدات التي تمنحها هذه المؤسسات توجه نحو تطوير قطاع الخدمات وقطاع الاستخراج بالدرجة الأولى، وليس لتطوير القطاعات الإنتاجية، وهي سياسة تصب في خدمة مصالح الشركات الاحتكارية، ناهيك عن ارتفاع الفوائد على القروض المقدمة للدول النامية مما حملها أعباء مالية كبيرة، كما تفرض عليها حق الإشراف والتدخل المباشر في طريقة توجيه وإنفاق هذه القروض، مما يعد تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية ومخالفة لمبدأ الديمقراطية والتكافؤ في العلاقات الدولية؛
- إعطاء الأولوية في المساعدات والقروض للدول التي تسير في ركبها ونهجها السياسي والاقتصادي (الدول الحليفة) ويتم عرقلة وتنفيذ القروض للدول الراضية لنهج هذه المؤسسات الدولية. كما تعطي المؤسسات



الدولية أهمية كبيرة لمصالح الشركات متعددة الجنسيات والعمل على ضمان حقوقها القانونية وضمان أرباحها وتحويلها للخارج؛

• إن سياسة المؤسسات ساعدت ولا تزال على هروب رؤوس الأموال الوطنية من البلدان النامية إلى الرأسمالية وبأساليب متعددة وغير مشروعة، مما ساعد على تعميق ظواهر الفساد الإداري، عملية غسيل الأموال، وتنامي معدلات البطالة والفقر والجريمة، وإضعاف وتخريب الاقتصاد الوطني، وإضعاف السيادة الوطنية ونكريس التخلف والتبعية والتمايز الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان النامية والرأسمالية، إذ يشكل الشمال الغربي 15 بالمئة من مجموع سكان العالم ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛

• بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق، وجب على الصندوق أن يمعن النظر في وضع جميع الدول المشاركة، كما أنه وبغرض ضمان استقرار النظام في الأمد الطويل، كان مطالبا بأن يمارس وظيفة رقابية، وهو ما يعني أن الو م أ أصبحت صاحبة الحق الدائم في أن تطلع بدقة على الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة لدى كل الدول الأعضاء؛

• يفترض أن تكون قرارات الإقراض التي يتخذها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي خاضعة لاعتبارات تقنية، ولا يكون هناك أي تأثير سياسي في ذلك<sup>3</sup>، إلا أن سجل الإقراض لكلتا المؤسستين يشهد بقوة على وجود تقاطع مع مصالح وخيارات الولايات المتحدة، ولم تعد موارد الصندوق رهن إشارة من يستحقونها فعلا، أو أولئك الذين لديهم أفضل سجل بحسن السير والسلوك بسبب تشبثهم بالقواعد القانونية، بل تم وضعها بين يدي أولئك الذين لديهم صعوبات مالية تهدد استقرار النظام النقدي الدولي وتعرضه للخطر، والمعاملة الخاصة من جانب صندوق النقد الدولي راجعة إلى عوامل سياسية أكثر منها إلى حجم الديون<sup>4</sup>.

فمبادرة البنك الدولي لتقديم قروض ليوغسلافيا عندما انفصلت عن الكتلة السوفياتية، وأخرى لدعم نظام سوموزا الذي دعم الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل ووفر لها قاعدة ملائمة لمواصلة الحرب الباردة في أمريكا الوسطى، للتدريب وإطلاق عملية الإطاحة بالرئيس الغواتيمالي جاكابو أربينز المتعاطف مع الشيوعية عام 1954، وكذلك غزو خليج الخنازير في كوبا عام 1961، أما في الشرق الأوسط فكانت إيران مدعومة بقوة لأنها اعتبرت أداة هامة لاحتواء العراق المتعاطف مع الاتحاد السوفياتي، فقد بلغت القروض التي قدمها لها البنك الدولي بين 1957\_1974، 33 قرضا بحجم 1.2 مليار دولار، (فوت، ماكفرلين، و ماستندونو، 2002) وهي كلها حالات تعكس مدى تجاوز معطيات الظروف الاقتصادية والأداء الاقتصادي لصالح الأولويات والدوافع الاستراتيجية؛

• تمثل برامج التكيف الهيكلي طورا متقدما من عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية تجرى فيها التغييرات الهيكلية بالاتفاق المباشر مع المؤسسات الدولية وتحت إشرافها الدقيق، أي أن هذا التوجه على وجه الخصوص يعني تنصيب رأس المال الخاص كفاعل رئيسي في عملية النمو الاقتصادي، وإعلاء شأن الربح كحافز أساسي.



وقد تبدأ برامج التكيف الهيكلي كسياسات أو برامج حكومية قبل إبرام مثل هذه الاتفاقات تمهيدا لها أو كنوع من إبداء حسن السلوك طلبا لها، حيث يسبق توقيع مثل هذه الاتفاقيات إرسال الحكومة المعنية "خطاب نوايا" تعد فيه الحكومة المعنية بأن تلتزم فيه بما اتفق عليه من شروط للتمويل أو جدولة الديون، وتتضمن تأكيدا على أن المتطلبات المعيارية لإجراءات صندوق النقد الدولي معمول بها رسميا ومحل تطبيق السلطات الحكومية مع ملاحظة أن الجهات الرسمية في الصندوق هم الذين يملون بأنفسهم محتويات الرسالة. (الريعي، 2008)

## 2. الأهداف الفعلية للمؤسسات المالية الدولية:

يعلق "أرنست فولف" الصحفي وأستاذ الفلسفة الألماني على صياغة الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي بقوله: "إنها ترن في أذن السامع كأن صندوق النقد مؤسسة حيادية يكمن هدفها الرئيسي في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام وفي تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح، ولكنه إحدى المؤسسات التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة لتفرض ليس هيمنتها العسكرية فحسب، بل هيمنتها الاقتصادية أيضا على العالم". (أبو زيد، 2018)

تمثل الأهداف الفعلية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين في:

- الهيمنة الفكرية (الإيديولوجية): تعني سعي هذه المؤسسات الدولية إلى تصدير الرأسمالية كنظام سياسي واقتصادي-اجتماعي للدول النامية بأساليب متعددة؛
- الهيمنة المالية: إن الهدف الرئيسي للمؤسسات الدولية هو الاستحواذ المستمر واللامشروع على ثروات الشعوب، وخاصة شعوب بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وإذلالها، والعمل على استثمار رؤوس أموال هذه الدول وخاصة الغنية منها لصالح الاقتصاد الرأسمالي، وقبول الودائع المالية من البلدان المنتجة للنفط بهدف تعظيم الأرباح لصالح الطغمة المالية، والتحكم بهذه الأموال من قبل البنوك والشركات الغربية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية، وتصريف مؤقت لنظامهم الرأسمالي.
- الهيمنة الاقتصادية: تبين أن صندوق النقد والبنك الدوليين لم يلتزما بتطبيق أهدافهما المعلنة تجاه الدول النامية، وأن الذي حصل هو أن هذه الدول تحولت إلى بلدان مصدرة لأهم الموارد الطبيعية (نفط، غاز...) والأيدي العاملة الماهرة، ودفع هذه البلدان في فخ المديونية الخارجية، وتكريس التخلف والتبعية للاقتصاد الرأسمالي، وأصبحت العلاقة بين المركز والأطراف هي علاقة منتج-مستهلك، كل هذا وغيره ساعد على البلدان الرأسمالية من فرض هيمنتها الاقتصادية، فالرأسمالية لا يمكنها أن تنمو وتتطور إلا من خلال الاستحواذ والهيمنة وغزو الأسواق الخارجية من أجل تصريف فائض إنتاجها والحصول على أرباح، فالرأسمالية تموت وتنفى بدون السيطرة على الأسواق الخارجية وبدون حروبها غير العادلة.

حين قام "روبرت ماكنمارا" رئيس البنك الدولي بتكليف "فيلي برانت" مستشار ألمانيا الغربية 1980 بكتابة تقرير عن كيفية إصلاح الاقتصاد الغربي بعد أن مر بفترة ركود تسببت في الكساد، اقترح برانت على الدول الصناعية أن تحول الأموال والمعونات إلى الدول النامية حتى تزداد إمكاناتها الشرائية فتستورد من الدول الصناعية وتساهم في



إنعاش الاقتصاد الغربي. يقول التقرير: "ننسى في معظم الأحوال أن التجارة بين الشمال والجنوب طريق ذو اتجاهين، فإن لم يقيم الجنوب بالتصدير إلى الشمال فلن يكون في إمكانه دفع صادرات الشمال إلى الجنوب. إن الميزان التجاري في صالح الدول الصناعية بدرجة كبيرة وهذا يرجع إلى أنها تبيع منتجاتها المصنعة إلى الدول النامية. إن اعتماد الدول الصناعية على أسواق الجنوب اعتماد له وزنه، وهو يتزايد". (صالح، 2012)

### 3. نتائج الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية:

يقدم الصندوق المساعدات والقروض منذ ما يزيد عن نصف قرن، وفي بعض البلدان للمرة الثانية والثالثة، ولكن بلا أي زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة، بل إن العكس هو الصحيح، فمديونية هذه الدول تزداد تفاقماً من يوم إلى آخر، والفقر تتسع دائرته بلا انقطاع.

ويؤكد جوزيف ستيجليتز "لقد كانت النتيجة في العديد من الشعوب الوقوع في مهاوي الفقر، وفي العديد من البلدان فوضى اجتماعية وسياسية، فصندوق النقد الدولي مثلاً ارتكب أخطاء في جميع الميادين التي يشارك فيها سواء في التنمية وإدارة الأزمة في البلدان المتحولة من الشيوعية إلى الرأسمالية".

- لقد أدى التطبيق العملي لمطالب المؤسسات المالية الدولية، كشرط للحصول على ديون، إلى نتائج خطيرة على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت بتلك الشروط، فقد زادت الأحوال الاقتصادية سوءاً، وتراجع النمو الاقتصادي، وتعطلت الطاقات الإنتاجية عن الدوران، ولم يهبط العجز في ميزان المدفوعات، ولم ينخفض الميل للاستدانة، ولم ينعش الاقتصاد الخاص الأجنبي للاقتصاد المحلي، بقي التضخم مرتفعاً، وأهملت الحاجات الأساسية للمواطنين، وزادت بطالتهم، واتسعت الفروق بين الطبقات. (بنيس، 2005)

- لقد فشلت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق أهدافها المعلنة في البلدان النامية وحتى في البلدان الرأسمالية، بل شوهدت عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعميق التفاوت في الثروات والدخول على صعيد الدول والأفراد في آن واحد؛

- تمكنت بعض بلدان العالم الثالث من إحداث تحسن في موازينها الجارية، وحدث تحسن في مؤشرات المديونية مقارنة بفترة ما قبل التصحيح، إلا أن ما تجب الإشارة إليه هنا هو أن تلك النتائج الإيجابية، التي تحققت لم تكن ناتجة عن إحداث نمو اقتصادي، بقدر ما يعود ذلك إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي طبقتها، والزيادة في احتياطياتها من رصيد الصرف الأجنبي كان نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛

- كما أدت تطبيق سياسة تخفيض سعر صرف العملة إلى إحداث ارتفاع كبير في الواردات من المواد والسلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الجهاز الإنتاجي بتلك البلدان، الأمر الذي ضاعف من تكاليف الإنتاج، وهو ما أدى إلى توقف الكثير من المؤسسات الإنتاجية عن نشاطها، بسبب المنافسة القوية التي أصبحت تواجهها من قبل السلع الأجنبية المستوردة؛



- غالبا ما تكون الموافقة على القروض المطلوبة من الدول النامية مشروطة أساسا بتحرير التجارة الخارجية لفتح أسواقها لصادرات الدول الصناعية، أو تمويل بهذه القروض الواردات المتأتية من الدول الدائنة، بل إن الدول النامية أصبحت الآن تقتض لتسديد ديونها السابقة، وفي كثير من الحالات تدفع للجهات الدائنة أكثر مما تحصل عليه من قروض جديدة، وهذا يعني حدوث تدفق لرأس المال من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية، وهو ما كان أحد الأسباب الجوهرية لاستمرار ونمو عجز موازين مدفوعات هذه الدول، من خلال تزايد مدفوعات الفوائد في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتزايد أعباء أقساط الدين بميزان العمليات الرأسمالية، وهكذا أصبح عجز موازين مدفوعات هذه الدول، يتطلب باستمرار وبشكل متزايد اللجوء إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي وقعت الدول النامية في التبعية الاقتصادية، وتمكنت الدول الصناعية من تشديد استغلالها؛
- بذلت الإدارة الأمريكية جهدا كبيرا وتكاليف مالية باهظة و استعانت بالصحافة للتغطية على الأهداف الحقيقية للمنظمات المالية الدولية، من أجل تمويه المواطنين وإقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد مشروع يتناقض مع المبادئ التي يؤمن بها، باستخدام عبارات وشعارات رنانة، وأشارت آنذاك صحيفة New York Herald Tribune إلى وجود "حملة موجهة من قبل أعلى المستويات، هدفها بث دعاية مضللة، بكثافة غير معتادة في تاريخ البلاد"، (فولف، 2016) ومن أجل تحويل الأنظار عن الأهداف الحقيقية والنوايا استحدثت مؤسسو الصندوق في العام 1947 تقليدا تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر: إسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.
- لقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الفعلي يكمن، من جهة، في توزيع أعباء القروض على أطراف كثيرة، ومن ناحية أخرى، في أن تضمن لنفسها القدرة على التحكم بالتدفقات المالية الدولية، كما أن حجم الاقتصاد الأمريكي ونموه السريع، قد فرض على واشنطن، أن تتخذ التدابير اللازمة، أولا لضمان التزود بما تحتاج إليه من مواد أولية، وثانيا لفتح أسواق العالم أمام إنتاجها السلعي الفائض عن حاجتها، وجعل الودول ستريت مركز المعاملات التجارية والمالية الدولية، كما أن مشورتها المحايدة والتقنية تبدو أقل استفزازا للمشاعر الوطنية عما هو الحال لو تم بتدخل أمريكي مباشر؛
- نظرا لسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على البنك من خلال ما تملكه من حصة مرتفعة في رأسماله وبالتالي قوتها التصويتية الكبيرة التي تمكنها من التحكم في قراراته، فقد لوحظ أن القروض التي قدمها البنك إلى بلدان العالم الثالث خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات قد قدمت إلى تلك الدول التي توجد بها الولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية وعسكرية وتربطها بها عوامل إيديولوجية رأسمالية، ولم تكن هذه الدول هي الأكثر فقرا في مجموعة بلدان العالم الثالث، ولا من بين الدول التي كانت ترفع شعارات التنمية المخططة والعمل على بناء المجتمع الاشتراكي؛
- فضلا عن ذلك فإن البنك كان يهدف إلى تشجيع حركة الاستثمارات الخارجية الخاصة، ويسعى إلى خلق أفضل الظروف الممكنة أمام تلك الاستثمارات. من ثم فهو يبدي استعدادا لتقديم القروض إلى تلك البلدان



التي تتبع سياسة الباب المفتوح والتي تتزايد فيها الاستثمارات الأجنبية الخاصة، يوجد بها مناخ ملائم لها، ومن هنا فهو لا يمانع تقديم القروض لتمويل بناء الهياكل القاعدية اللازمة لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

#### خاتمة:

إلى جانب تجنب وعدم تكرار السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية خلال الفترة 1929-1933، بحيث أخفق قادة الغرب الرأسمالي ومؤسستهم الدولية في منع ظهور الأزمات المالية والاقتصادية في نظامهم الرأسمالي، بل نجحوا في التكيف مع هذه الأزمات وتحويلها وإشراك دول الأطراف فيها، كان العمل على بسط الهيمنة الاقتصادية والفكرية والسياسية على العالم وتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من أجل قيادة العالم، هما الغرضان الأساسيان من تأسيس هذه المؤسسات المالية الدولية. حيث كانت هذه المؤسسات ولازالت تعمل لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل عام والاقتصاد الرأسمالي الأمريكي بشكل خاص، وعلى تصدير الرأسمالية كنموذج اقتصادي-اجتماعي للبلدان النامية، وعبر أساليب مختلفة وغير ديمقراطية. إذ تقف المؤسسات المالية على أهبة الاستعداد عارضة مساعدتها في هيئة قروض، على الدول المتعثرة ماليا، وتطلب في المقابل تنفيذ إجراءات تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض. وإن ما يجعل الدول النامية تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية وتقبل شروطها المفروضة، هو وجودها في وضع اقتصادي صعب وتراكم المديونية الخارجية لديها ووصول معدل خدمة دينها الخارجي إلى مستوى الخطر، وعدم تمكنها من الموازنة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات دينها الخارجي، وبين الاستمرار في تمويل وارداتها الضرورية، مما قد يؤدي إلى نقص عرض السلع والخدمات وارتفاع أسعارها، وتعطل جانب من الطاقة الإنتاجية وتراجع في برامج الاستثمار وزيادة معدلات البطالة الخ، مما يستدعي الحاجة للمزيد من القروض الخارجية، لتدخل بالتالي هذه الدول في دوامة تبعية واستغلال نتيجة إستراتيجية مخطط لها من طرف الدول العظمى.

لذا وجب على كل دولة من بلدان العالم الثالث أن تسهر على تنفيذ مجموعة هامة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنها من رفع معدل ادخارها المحلي وتعبئة مواردها المحلية، وأن تنظر إلى عملية التمويل الخارجي على أنها عنصر مكمل و ثانوي فقط بالنسبة للاقتصاد الوطني وليس بديلا عنه، وأن تعي أيضا أن هذه المؤسسات جاءت لتعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم، وليس كما زعم البعض لاستحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، وخال من العيوب.

#### قائمة المراجع:

- أرنست فولف. (2016). صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية. (عدنان عباس علي، المترجمون) الكويت: دار المعرفة-المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الطاهر برباص. (2008-2009). أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد: دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.



- أماني أبو زيد. (2018). شيطان العصر أم ملاك الرحمة: دليلك لفهم صندوق النقد الدولي. إضاءات .
- بلقاسم العباس. (جوان، 2005). إدارة الديون الخارجية. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي (30)، صفحة 5.
- جي آر ماندل. (2005). العولمة والفقراء. (وليد شحاتة، المترجمون) بيروت: الحوار الثقافي.
- حسين بن الطاهر. (2007-2008). دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
- روزماري فوت، نيل ماكفرلين، و مايكل ماستندونو. (2002). الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف. (أحمد حالي، و الطيب غوردو، المترجمون) دار الأمين.
- سعد الدين السيد صالح. (8، 1، 2012). الاستعمار الاقتصادي بأسلوب المنح والقروض. تاريخ الاسترداد 9، 2020، من الألوكة الثقافية: [www.alukah.net/culture/0/37368/#ixzz6ezw6wIgj](http://www.alukah.net/culture/0/37368/#ixzz6ezw6wIgj)
- شكيب بنيس. (2005). التنمية الاقتصادية بين هيمنة الدول الغنية وطموحات الدول النامية. التجديد .
- فلاح خلف الربيعي. (2008). برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية. الحوار المتمدن .
- مركز بنك المعلومات. (2007). المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ورقة للمنظمات غير الحكومية). واشنطن.
- نجم الدليمي. (2013). دور سياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية. الحوار المتمدن .

#### الهوامش:

- 1 : في ثلاثينيات ذلك القرن على وجه الخصوص، كانت قد شهدت معدلات تضخم عالية، وجرى فيها تبني الكثير من المعوقات التجارية، وتحققت فيها طفرات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي، وندرة ملحوظة في معدن الذهب، وتراجع النشاط الاقتصادي بأكثر من 60%، أضف إلى هذا التوترات الاجتماعية التي كانت عاملاً يهدد استقرار النظام القائم بلا انقطاع (فولف، 2016).
- 2 : يطلق عليه أيضا البنك العالمي أو بنك العالم، وتشير عبارة البنك الدولي فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات مرتبطة ببعضها، تتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).
- 3 : "إن البنك وموظفيه لا يجوز لهم التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، كما لا يجوز لهم أن يتأثروا في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين، بل يجب فقط مراعاة الاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذ أي قرار، وهذه الاعتبارات يجب أن تدرس بشكل محايد من أجل تحقيق الأغراض المنصوص عليها" ... المادة 4، البند 5 (فوت، ماكفرلين، و ماستندونو، 2002)
- 4 : أجرى ستروم تاكر Strom Thacker اختباراً قياسياً بخصوص القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية سنوات 1985-1994، وخلص إلى تأكيد فرضية "الاصطفاف السياسي"، أي أن الانحياز إلى جانب الولايات المتحدة يحسن فرص بلد ما في الحصول على قرض.